

## قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 205 @ .

4 - بحث وخبر في الإجازة ، ومعنى قولهم : أجزت له كذا بشرطه .  
قال الشهاب القسطلاني في المنهج : ( ( الإجازة مشتقة من التجوز ، وهو التعدي ، فكأنه  
عدي روايته حتى أوصلها للراوي عنه ) ) . انتهى . .  
وقال الغمام اللغوي ابن فارس رحمه الله في جزئه في المصطلح : ( ( يعني بالإجازة في كلام  
العرب مأخوذ من جواز الماء الذي يسقاه المال من الماشية والحرث ، يقال منه : استجزت  
فلاناً فأجازني ، إذا أسقاك ماء لأرضك أو ماشيتك . قال القطامي : .  
( وقالوا فقيم قيم الماء فاستجز % عبادة إن المستجيز على قتر ) .  
أي : على ناحية . كذلك طالب العلم ، يسأل العالم أن يجيزه علمه فيجيزه إياه ، فالطالب  
مستجيز ، والعالم مجيز ) ) انتهى . .  
قال النووي : إنما تستحسن الإجازة إذا علم المجيز ما يجيزه ، وكان المجاز له من أهل  
العلم واشترطه بعضهم في صحتها ، فبالغ . وقال ابن سيد الناس : أقل مراتب المجيز أن  
يكون عالماً بمعنى الإجازة العلم الإجمالي ، حاصل فيما رأيناه من عوام الرواة ، فإن انحط  
راو في الفهم عن هذه الدرجة ، - ولا إخال أحداً ينحط عن إدراك هذا إذا عرف به - فلا  
أحسبه أهلاً لن يتحمل عنه بإجازة ولا سماع . قال : وهذا الذي أشرت إليه من التوسع في  
الإجازة هو طريق الجمهور . قال القسطلاني : وما عداه من التشديد ، فهو مناف لما جوزت  
الإجازة له من بقاء السلسلة ؛ نعمن لا يشترط التأهل حين التحمل ، ولم يقل أحد بالأداء  
بدون شرط الرواية ، وعليه بحمل قولهم : أجزت له رواية كذا بشرطه ؛ ومنه ثبوت المروي من  
حديث المجيز . وقال أبو مروان الطبري : إنها لا تحتاج لغير مقابلة نسخة بأصول الشيخ .  
وقال عياض : تصح بعد تصحيح روايات الشيخ ومسموعاته وتحقيقها وصحة مطابقتها كتب الراوي  
لها ، والاعتماد على الاعتماد على الأصول المصححة ، وكتب بعضهم لمن علم منه